

الفصل السادس

شبهات المنكرين للسنة المطهرة والردُّ عليها

ويشمل عدة أبحاث منها:

- ١ - الشبهات الأربع والردُّ على تلك الشبهات .
- ٢ - تحامل المستشرقين على السنة النبوية المطهرة .
- ٣ - من هم جماعة أهل القرآن؟ .
- ٤ - فتاوى علماء المسلمين في النحلة القاديانية .

شبهات المنكرين للسنة والردُّ عليها

أثار المستشرقون شبهات حول السنَّة النبوية المطهَّرة، منها أنها غير متواترة، وفيها الضعيفُ، والحسنُ، والموضوع - أي المكذوب على رسول الله ﷺ - وفيها أحاديث نُقلت بالمعنى، لا باللفظ، وفي بعض الروايات اختلاف، إلى غير ما هنالك من الشبهات الواهية، والأقوال العلييلة، والأفكار التي لا تعتمد على منهجٍ علميٍّ واضح، إنما هي مجرد آراء ودسائس مغرضة، لزعزعة الثقة بالسنة النبوية المطهَّرة، ولتسميم أفكار شبابنا المسلم، حتى يصلوا إلى هدفهم المنشود، وهو تعطيل الشريعة الغراء، وإبطال العمل بالقرآن، تحت ستار «الاكتفاء بالقرآن العظيم» عن السنة النبوية، ممَّا هو طلاءٌ للصِّدأ، ومظهرٌ أخاذٌ برِّاق، ظاهره الرحمة، وباطنه العذاب.

كما احتجُّوا بعض الحجج الضعيفة، التي هي أوهى من بيت العنكبوت، لتخدير مشاعر المسلمين، بالكلام المعسول، الذي يتأثر به من لم يكن متمكناً في العلم، لأنه يظنه ماءً، وما هو إلا سرابٌ خادع، ليس فيه ما يذهب العطش، أو يزيل نهماة الظمآن، وستعرض لهذه الحجج الهزيلة التي اعتمدوا عليها، فنبطلها بالحجة الدامغة، والبرهان النيِّر الساطع.

الشبهة الأولى:

قالوا: إن الله عزَّ وجلَّ أنزل كتابه المبين، ليكون نظاماً للمسلمين في حياتهم، وقد وضح في هذا القرآن كل ما يحتاجه الإنسان في حياته الدنيوية والأخروية، وجعل العمل به فريضةً لازمة، فلا يحتاج القرآن إلى غيره، لقوله تقدست أسماؤه ﴿ مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ نُنسِّئُ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٨].

الرد على هذه الشبهة :

والجواب عن هذا، أن الآية تتحدث عن سعة علم الله عزَّ وجلَّ، وأن كلَّ أمرٍ من أمور البشر، أو المخلوقات، معلومٌ عنده تعالى، مسجَّل في اللوح المحفوظ، حتى شؤون الطير، والدواب، والأنعام، الله تعالى يعلم أحوالها وأطوارها، وما يحدث منها، فالمراد بالكتاب: اللوحُ المحفوظ، ويدلُّ عليه أول الآية الكريمة ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَالِكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٨].

قال شيخ المفسرين ابن جرير الطبري: والمعنى: ما من شيء دبَّ على الأرض، صغير أو كبير، ولا طائر طار بجناحيه في الهواء، إلا أصنافٌ مصنَّفة أمثالكم أيها الناس، ما ضيَّعنا إثبات شيء من ذلك في اللوح المحفوظ، فالربُّ الذي لم يضيِّع حفظ أعمال البهائم، والدواب والطيور، بل أثبت ذلك في أم الكتاب - وهو اللوح المحفوظ - كيف يضيِّع أعمالكم، ويُفَرِّط في حفظها، ويترك جزاءكم في الآخرة، مع أنه خصَّكم بالفهم والعقل، الذي لم يعطه البهائم والطيور^(١).

فظهر من هذا جهلهم بمعنى الآية الكريمة، فإنه لا يراد بالكتاب «القرآن العظيم» إنما هو «اللوحة المحفوظ» الذي سطر الله فيه كلَّ ما كان، وما يكون، إلى يوم القيامة، ولو كان الأمر كما زعموا، لما أوجب الله علينا اتباع الرسول وطاعته، في كل ما جاء به، لأن القرآن فيه كل شيء، وهذا لا يقوله إلا غيبي جاهل بالقرآن العظيم وأحكامه.

الشبهة الثانية :

أما الشبهة الثانية التي استدلوا بها، على عدم الحاجة إلى السنة النبوية، والاكتماء بالقرآن العظيم وحده في جميع الأحكام والتشريع، فهي قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ٨٩].

(١) مختصر تفسير الطبري ١/ ٢٢٨.

الرد على هذه الشبهة :

وللجواب عن هذه الشبهة نقول : إن هذا زعم باطل، وفهم سقيم لمعنى الآية الكريمة، بل هي دعوى مردودة، يردُّها القرآن نفسه، لأن الله تعالى وضح مهمة الرسول في القرآن بقوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]. كما بين أن طاعة الرسول واجبة، لأنها من طاعة الله عزَّ وجلَّ. فشرح القرآن، وبيانه، وتوضيح معانيه، هو ممَّا أمر به الله رسوله الكريم، في القرآن العظيم، فلو كان القرآن يغني عن السنة، لكان الأمر للرسول ببيانه عارياً عن الحكمة، إذ لا فائدة في بيان الرسول، لأن كلَّ شيء موضَّح في القرآن، فيكون ذلك من تحصيل الحاصل، والتكليف بما ليس تحته طائل .

١ - روى الإمام البيهقي بسنده عن أيوب السخثياني « أن رجلاً قال لمُطَرِّف بن عبد الله - أحد كبار التابعين - لا تُحدِّثونا إلَّا بما في القرآن فقال له مطرّف: إنا والله ما نريد بالقرآن بدلاً، ولكن نريد من هو بالقرآن أعلم منّا!! يريد به رسول الله ﷺ فإنه لا شك أعلم بكلام الله من سائر البشر .

وقال أيوب: إذا حدّث الرجل بسنة، فقال: دعنا من هذا، وأنبتنا عن القرآن، فاعلم أنه ضالٌّ^(١) .

٢ - وأخرج الحاكم والخطيب البغدادي عن الحسن البصري أنه قال :

«بينما عمران بن حصين يحدث عن سنة النبي ﷺ، إذ قال له رجلٌ: حدثنا بالقرآن، ولا تحدثنا بغيره!! فقال له عمران: إنك أمرؤٌ أحمقٌ: أتجد في كتاب الله تعالى صلاة الظهر أربعاً لا يُجهر فيها؟ هل تجد في القرآن أن صلاة المغرب ثلاثاً، وأن صلاة العشاء أربعاً، وصلاة الغداة - أي الفجر - ركعتين؟ قال: لا، قال: أرايت لو وُكِّلت أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد أن الطواف بالبيت سبعاً، والسعي

(١) لمحات من تاريخ السنة لفضيلة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة صفحة ١٩ .

بين الصفا والمروة سبعا؟ ثم قال له: عمّن أخذتم ذلك؟ أستم أخذتموه عنا، وأخذناه عن النبي ﷺ؟^(١)

الشبهة الثالثة:

أما الشبهة الثالثة التي احتجوا بها فقد قالوا: القرآن لا يحتاج إلى بيان، بل هو تبيانٌ لكل شيء، وهو مفصلٌ موضحٌ فيه كل شيء، لم يترك تعالى شيئاً إلا ذكره على وجه التمام والكمال، ويبيّنه وفصله، لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤].

فقد جعل الله القرآن تبياناً لكل شيء، وجعله واضحاً مفصلاً مبيناً، لا يحتاج إلى غيره، لأن فيه جميع الأحكام، من أمور الحلال والحرام، والترغيب والترهيب، والثواب والعقاب، وهو كافٍ شافٍ لمن أراد الاستنارة بنوره، والاهتداء بهداه.!

الردّ على هذه الشبهة:

والجواب عن هذه الشبهة، أنها من تلبس إبليس إبليس عليهم، فإن القرآن الكريم مجمل في أحكامه، لأنه دستورٌ يأتي بالكليات لا بالجزئيات، وقصارى ما في الدستور، أن يأتي بالقواعد العامة، التي يبنى عليها نظام المجتمع، ومن المعلوم لدى كلّ مثقف، عالم بالنظم والقوانين، أن الفروع الجزئية لا يتناولها الدستور العام، فدعوى أن القرآن فيه بيانٌ لكل شيء، دعوى باطلة مردودة، يردها القرآن نفسه، لأن ممّا بينه وبينه القرآن، أن مهمة الرسول توضيح ما جاء مجملاً في القرآن، وتفصيل آياته، وبيان أحكام الله عزّ وجلّ، التي أمر بها عباده ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

كما بيّن تعالى أنّ طاعة الرسول واجبة، والعمل بأوامره ﷺ لازم، لأنه مبينٌ عن الله فروضه، وأوامره ونواهيه، وطاعة الرسول جزءٌ من طاعة الله تعالى ﴿مَنْ يُطِيعِ

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٧٧/١ وانظر المستدرک للحاكم ١/١٠٩.

الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴿ [النساء: ٨٠] وكلُّ ما جاء به الرسول من أحكام، فهو بأمر الله عزَّ وجلَّ، لا يجوز مخالفته، ولا الإعراضُ عنه، لأنه برفضه له، يكون قد رفض تنفيذ أمر الله ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿ [الحشر: ٧].

تحذير الله من مخالفة أمر رسوله :

وقد حذَّر تعالى من مخالفة أمر الرسول عليه الصلاة والسلام، وتوعَّد على ذلك بأشدَّ أنواع الوعيد الشديد ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ [النور: ٦٣] ﴿ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴿ [الأحزاب: ٣٦] فقرن تعالى بين معصية الله، ومعصية رسوله، وحكم بضلال من خالف أمر الله، أو أمر رسوله ﷺ، لأن الرسول لا يأتي بشيء من عنده، إنما هو مبلغ عن الله أحكامه وتشريعه، ولهذا قال سيد المرسلين «كلُّ أمي يدخلون الجنة إلا من أبي، قالوا: ومن يأبي يا رسول الله؟ قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى»^(١).

والمراد من قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴿ [الأنعام: ١١٤]. ليس كما زعموا أن فيه تفصيلاً لكل الأحكام، لأنه لو كان كذلك، لما أمر الله رسوله بتبيين ما نُزِّل إلى الناس، لأن في القرآن غناءً وكفاءً عن بيان الرسول، ولكن المراد بالآية، أن دلائل التوحيد والإيمان فيه مفصلة واضحة، لا يحتاج الإنسان في فهمها إلى كثير جهد وعناء.

قال المفسرون: «مفصلاً» يعني مفصلاً فيه الحقُّ والباطل، موضحاً فيه الهدى من الضلال، وليس معناه أن فيه جميع الأحكام، لأنه لو كان كذلك، لما احتاج إلى بيان الرسول، واجتهاد الأئمة المجتهدين!!

الشبهة الرابعة :

أما الشبهة الرابعة فهي الاستغناء بالقرآن عن السنة، فقد قالوا: إن القرآن قطعيُّ

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام ١٣/ ٢١٤ باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ.

الثبوت والسُّنَّة ظَنِّيَّة، فلا ينبغي الاعتماد في التشريع إلا على ما كان قطعياً، دون الظنِّي، لاحتمال عدم الصحة.

وللجواب على هذه الشبهة نقول:

إن هذا جهلٌ بالسنة النبوية المطهرة، فإن معنى قول العلماء: إن السُّنَّة ظَنِّيَّة أي ثبتت بغير طريق التواتر، فلا يكفر جاحدها، بخلاف القرآن الكريم، فإن من أنكر شيئاً منه، خرج عن ملة الإسلام، لأن القرآن مقطوعٌ بصحته، منقولٌ إلينا بطريق التواتر عن الصحابة عن الرسول ﷺ عن جبريل عن رب العزة والجلال، فمن أنكر شيئاً منه فقد كفر، وأما السنة فمنها ما هو مروىً بطريق التواتر، ومنها ما هو مروىً بطريق الآحاد، فالعمل بها واجب بنص القرآن، ولكنَّ الفارق بينها وبين القرآن، أنَّ من أنكر بعض الأحاديث لا يكفر، وإنما يصبح فاسقاً، بخلاف من أنكر شيئاً من القرآن، فإنه كافرٌ بالإجماع.

وكذلك إنكار السُّنَّة كاملة، وعدم الأخذ بشيء منها، هو كفر بالإجماع، لأنه رفضٌ لكتاب الله، الذي أمر بالرجوع إلى حكم الرسول، وطاعته في كل ما جاء به أو نهى عنه، لقوله سبحانه: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر: 17].

هذه خلاصة شبهات القائلين برفض السنة النبوية، وقد بيَّنا خطأها وسقوطها بالأدلة المقنعة والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

سفسطة فارغة من بعض المستشرقين:

والعجيب أنه كلما نعق ناعق من أعداء الإسلام، من المستشرقين وغيرهم ممن يكيدون للإسلام، وخفت صوته - لأنه كمن ينطح رأسه بصخرة، أو كمن يصيح في تيه وصحراء - خرج من يجدد هذا التُّعاق، للتشكيك في حجية السُّنَّة النبوية، ولهذا نسمع في هذه الأيام، بعض أصوات من أساتذة «دكاترة» ينتسبون إلى الإسلام، ممن تأثروا بأراء المستشرقين، يدعون إلى رفض السنة النبوية، والاكتفاء بالقرآن، وهي

دعوى أئمة ماكرة، يحمل وزرها هؤلاء المغفلون، من أبناء المسلمين، الذين لا يدرون الهدف، من وراء هذه الدعوة الضالة المنكرة، يسرون في ركاب أساتذتهم من شياطين الإنس، يقلّدونهم في أفكارهم وآرائهم كالبيغاوات، دون أن يدروا أن غرضهم من وراء هذا كله، هو تقويض صرح الشريعة الغراء، وهدم العمل بالشريعة الإسلامية، وإبطال أحكام الإسلام بالكلية، إذ كيف يمكن العمل بالشريعة، إذا أنكرنا السنة النبوية، ورفضنا هدي سيد الأنام؟ والله تعالى ينهنا إلى أن عصيان أمر الرسول ضلالٌ مبين ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

لقد أشاع المستشرق اليهودي «جولدتسهير» و«مارغوليوث» و«شاخت» بعض الزوايع في وجه السنة النبوية، حين رأوا ذلك الحشد الهائل من أحاديث المصطفى عليه الصلاة والسلام فقالوا: كيف نقبل الأحاديث ونعتبرها صحيحة، وقد بلغ عددها زهاء (٧٠٠) سبعمائة ألف حديث؟ ألم يكن للنبي شغلٌ شاغل غير الكلام!؟

وهذا من غباء فهمهم، وسوء تصوّرهم، للحديث النبوي الشريف، يظنون أن الحديث ليس هو إلا قول الرسول عليه السلام، وما دروا أن الحديث هو كلُّ قولٍ قاله ﷺ، وكلُّ فعلٍ فعله، وكلُّ حُكْمٍ أقره، وكلُّ وصفٍ اتصف به، حكاة هو أو حكاة عنه غيره، كما عرّفه المحدّثون، حيث قالوا في تعريف الحديث:

«هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقرير، أو وصفٍ وُصف به عليه الصلاة والسلام».

فالحديث أعمُّ من أن يكون كلاماً تحدّث به الرسول ﷺ، ألا ترى إلى قول عائشة رضي الله عنها حين سئلت عن خُلُقِ رسول الله عليه السلام فقالت: «كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ»^(١)!! فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ لَيْسَ بِقَوْلٍ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنَّمَا هُوَ ذِكْرٌ لِأَوْصَافِهِ وَشَمَائِلِهِ الْعَطْرَةِ ﷺ.

(١) طرف من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه رقم ٧٤٦ في كتاب صلاة المسافرين .

تحميل المستشرقين على السنة النبوية :

لقد بلغ عداء بعض المستشرقين للشريعة الغراء، أن زعموا أنَّ معظم الأحاديث مكذوبة على رسول الله ﷺ، ولم يصحَّ منها إلاَّ أقلُّ القليل، وأدعى المستشرق «شاخت» بثاقب عبقريته - بعد بحثٍ مضمّنٍ طويل - أن الأحاديث الفقهية المتعلقة بالأحكام، إنما هي من كلام علماء المسلمين في القرن الثاني والثالث من الهجرة، وليس هناك حديث واحد صحيح في أحاديث الأحكام، وإنما هي أقاويل العلماء نُسبت إلى النبيِّ زوراً وبهتاناً!!

وهذا القول من «شاخت» يدلُّ على عبقرية فذة، لم يسبقه بها أحدٌ من المستشرقين، بيد أنها عبقرية «إبليس» حيث يبالغ في العداء للإسلام، إلى هذا الحدِّ من الهذيان، ولسنا نعجب من هؤلاء المستشرقين الحاقدين على الإسلام، وعلى السنة النبوية على وجه الخصوص، وإنما العجب من أبناء المسلمين - أبناء جلدتنا - الذين يأخذون بأقوال هؤلاء المستشرقين، وكأنها بحوث علمية مسلّمة، فيردّدون أقوالهم، في غفلةٍ تامة عن الأهداف التي يقصدون إليها في مكرٍ وخبيثٍ ودهاء، ثم هم ينادون بالاكْتفاء بالقرآن عن السنة، وما دروا ما في هذا الرأي من خبطٍ وتخليط، وما يوصل إليه من تعطيل للشريعة الإسلامية، وهدم لأحكامها بالكلية، تحت ستار البحث العلمي، والإشادة بالقرآن العظيم الذي يرفعون رأيته، ويهدمون أصوله وأحكامه:

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١١]!!

ومن قبل «شاخت» كان المستشرق اليهودي «جولد تسهير» يتحمل على السنة النبوية، ويزعم أن علماء الحديث من المسلمين، فرّطوا كثيراً في نقد «متن الحديث» واقتصر جهدهم على «نقد السند» فقط، وواقفه المستشرق الفرنسي «ليون بورشيه» على هذا البهتان والافتراء، فزعم كل منهما أن عدم عناية المحدثين بنقد المتن، واكتفائهم بنقد السند، أوجد أحاديث موضوعة دخلت إلى السنة دون تمحيص، لأن رجال سندها موثوقون، إلى آخر ما كتبه هؤلاء المستشرقون عن السنة المطهّرة، وهي «فُرِيَةٌ ما فيها مَرِيَةٌ»، وسنظهر للسادة القراء بطلان هذا الادعاء والافتراء بالحجج الدامغة، فيما سيأتي - إن شاء الله تعالى - .

من هم جماعة أهل القرآن؟

عندما استعمر الإنكليز الهند في القرن الماضي، وأعلن المسلمون الجهاد ضدَّهم، شعر الإنجليز بخطورة روح الجهاد، فأوعزوا إلى بعض المناقنين، المتعاونين معهم ممن يزعم الإسلام، لتقويض هذه الروح المعنوية، بإنكار الجهاد بالسلاح، والظعن في أحاديث الجهاد، لشل حركة المقاومة الإسلامية .

وفي ذلك الحين، ظهر عددٌ من هؤلاء الدجّالين، المنسوبين إلى الإسلام ظاهراً، من أمثال «ميرزا غلام أحمد القادياني» و«غلام أحمد برويز» وقد أسَّس هذا الأخير جمعيةً تحمل اسم «أهل القرآن» وأصدر مجلة شهرية، تموّل من السفارة الإنكليزية، ونشر عدة كتب في هذا الموضوع، وأدعى الاجتهاد لخداع البسطاء، وقام بفكرته الخبيثة الضالة، أنه لا ينبغي التعويل على غير القرآن!!

وأنكر إنكاراً تاماً أن يكون للأحاديث النبوية، أيّة قيمةٍ تشريعية، فلم يرفض أخبار الآحاد فحسب، بل رفض كلَّ ما نُقل من سُنَّة سيد المرسلين، وأنكر جميع ما ورد من الأحاديث النبوية الشريفة، بحجة أن القرآن الكريم وحده يكفي، ولا حاجة إلى غيره، وبذلك خالف إجماع أئمة علماء المسلمين، بل خالف القرآن نفسه، الذي أمر بالتمسك بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [النساء: ٦٤] أي بأمر الله وحكمه وقضائه .

وإذا عرفنا حقيقة هذه الجماعة، تأكَّد لدينا أن هذه المؤامرة فكرة استعمارية، نسَّج خيوطها أعداء الإسلام، فإن هذه الجماعة التي تستر تحت راية القرآن، هم من جماعة أنصار المذهب «القادياني» الذي رَوَّج له الإنكليز، وبدلوا الأموال الكثيرة لنصرة المذهب الضال، وعملوا جهدهم لبثَّ ضلالتهم في أنحاء العالم الإسلامي،

وقد عملت هذه الجماعات على هدم صرح الإسلام، بالأفكار الخبيثة التي يروّجونها.

وأعانهم على هذا الرجس استلامهم لمناصب رفيعة في الدولة، بمساعي الإنكليز، حين كانت الهند تزرع تحت وطأة الاستعمار البريطاني، وقد انتقلت هذه الدعوة الخبيثة الهدامة، من الهند إلى باكستان، فظهرت لهم جماعات تدين بمذهبهم، وتدعو إلى ترويج أفكارهم، ثم احتضنت إنكلترا هذه الجماعة، لتنتشر سمومها وإلحادها في البلاد الأوروبية، بين طبقات الشعب المسلم، وفي صفوف المسلمين، الجاهلين بإسلامهم، الذين يعيشون في تلك البلاد، بعد أن هاجروا إليها لطلب الكسب والرزق، ووجدوا لهم فيها مرتعاً خصباً.

وممّا زاد الطين بلّةً، أن هذه الجماعة المنحرفة، تدعو - نفاقاً وتضليلاً - إلى الاعتداد بالقرآن وحده، ونبد كل ما ورد في السنة النبوية، ولهذا سمّوا أنفسهم «أهل القرآن» وما هم والله بأهل القرآن، إنما هم «أعوان الشيطان» يضلّلون عباد الله، ويزرعون سمومهم ليطفئوا نور الله ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١١].

وقد صدرت فتاوى علماء المسلمين الجماعية، في المجامع الفقهية في كل من الهند، وباكستان، والسعودية، بتكفير هذه الفئة الضالة، وخروجها عن هداية الإسلام، ومنهم «القاديانية» و«الإسماعيلية» والجماعة التي تسمي نفسها «أهل القرآن» فكلّهم من حزب الشيطان، ينبغي على المسلمين أن يحذروا من فتنهم وضلالهم، وألّا تروج عليهم أمثال هذه الدعوات الهدامة!!

فتاوى علماء المسلمين في النحلة القاديانية وتكفيرهم لها

كتب الدكتور محمد عبده يماني عضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي مقالاً نشرته جريدة العالم الإسلامي رقم ١٤٣٣ وتاريخ ١٢ رجب سنة ١٤١٦ هـ تحت عنوان «القاديانية واستخدام الأقمار الفضائية» جاء فيه ما يلي:

«إن علماء المسلمين قد نظروا في القاديانية ودعواها منذ ظهورها، وأعلنوا كفر هذه النحلة، وكان فيمن وقف في وجههم المولوي «ثناء الله» الذي فضح القاديانية وزعيمها «غلام أحمد» وأفتى بكونها دجلاً وافتراءً وكذباً على الله، وعلى الرسول ﷺ وعلى السيد المسيح، ونشر فتواه ومقالاته المتعددة في جريدة «أهل الحديث» مما أذى بغلام القادياني أن يطلب المباهلة بأن يهلك الله من كان كاذباً منهما قبل الآخر.

وبعد هذا الدعاء والمباهلة^(١) بنحو سنة واحدة، مات «غلام أحمد القادياني» بينما المولوي «ثناء الله» عاش بعد ذلك عشرات السنين.

وقد مات الميرزا «غلام أحمد» ميتةً بشعة، حيث أصيب بالسعال «الدوستاريا» ودخل المرحاض ومات فيه، وبقي يوماً كاملاً لا يدري عنه أحد، وكان ذلك في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ م في لاهور، فعليه اللعنة إلى يوم الدين.

وكان ممن ردّ على هذا المجرم فيلسوف الإسلام «محمد إقبال» الذي صرّح بأن القاديانية ثورة على نبوة محمد ﷺ، ومؤامرة على الإسلام، وديانته مستقلة وأن القاديانية ليست جزءاً من الأمة المحمدية، وإنما هي خارجة عن الإسلام.

كما أفتى بخروج هذه الدعوة الباطلة عن ملة الإسلام، كبار علماء المسلمين في الهند وباكستان، أمثال فضيلة الشيخ أبي الحسن الندوي، وأبي الأعلى

(١) المباهلة: إشارة إلى قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]. ومعناها: الدعاء بالعذاب، والهلاك واللعنة، للكاذب من الفريقين.

المودودي، وشيخ الأزهر محمد الخضر حسين، وقد جُمعت رسائلهم الثلاث في كتاب واحد عن الحركات الهدّامة بعنوان «القاديانية»!! .

وقد اجتمع ثلاثة وثلاثون ممثلاً، من رؤساء الجمعيات والأحزاب والشخصيات الدينية في باكستان، في كانون الثاني سنة ١٩٥٣م في مدينة كراتشي، وطالبوا الحكومة في هذا الاجتماع أن تعتبر القاديانية أقلية غير مسلمة، وأن تُخصّص لهم المقاعد البرلمانية، بما يتناسب مع عددهم وكونهم أقلية غير مسلمة، حتى لا يضايقوا المسلمين في دولتهم التي أسسوها بدمائهم، ولكنّ الدولة التي كان يرأس وزارة خارجيتها «ظفر الدين خان» القادياني رفضت مطالبهم، ممّا أثار حركة شعبية في البلاد، لم يُشهد لها مثيل، وقد قمعتها الحكومة بمساعدة من الاستعمار البريطاني، الذي ركّز في الجيش وسلاح الطيران على أعوانه القاديانيين .

كما ظهرت فتوى اثنين وعشرين عالماً من علماء الشام بتاريخ [١] من ذي القعدة سنة ١٣٧٥هـ وعلى رأسهم رئيس رابطة العلماء في بلاد الشام، ورؤساء الجمعيات الإسلامية، وجاء فيها الحكم بكفر هذه الطائفة، واعتبارها نحلة باطلة مفتراة على الله ورسوله، ومثلها فتوى علماء الحرمين الشريفين، ثم فتوى مفتي الديار المصرية «فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف»، وكلها تحكم بكفرهم وخروجهم عن ملة الإسلام .

ثم صدر القرار من الجمعية الوطنية الباكستانية «البرلمان» باعتبار القاديانية أقلية غير مسلمة في باكستان، وذلك في تموز سنة ١٩٧٤م وقد أضيف هذا القرار إلى الدستور الباكستاني، وأصبح مادة فيه .

كما صدرت فتوى مجلس المجمع الفقهي في مكة المكرمة، حيث أفتى بتكفير الطائفة القاديانية، واعتبارها طائفة غير مسلمة، والقرار مثبتٌ في مجلة المجمع الفقهي، وقد أعلن المجلس أن هذه النحلة وابنتها المسماة بـ «الأحمدية» هي نحلة مرتدة وكافرة، ودعوا إلى مكافحتها في كل مكانٍ من العالم .

وبعد: فهذه هي «القاديانية» ومن ورائها الصهيونية العالمية، وهذا هو واقعها،

ويكل أسف فإنها تتحرك بين الأقليات المسلمة اليوم، بل وفي وسط الشعوب العربية والإسلامية وتحاول أن تستفيد من القنوات الفضائية لبث سمومها، ومن واجب الأمة الإسلامية ألا تغفل عن هذه الناحية، وأن تواصل فضح هذه الفئة وتعريتها، حتى يعلم شباب هذه الأمة، حقيقة هذه الفئة الضالة المضلّة، فلا يندعوا بها، ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

«انتهى مقال الدكتور محمد عبده يماني - وفقه الله - ، الذي كشف حقيقة هذه الفئة الضالة بهذا المقال الرائع .